

مشروعات المبادرة
الأممقراطيات العربية وإصلاح
القطاع الأمني



حزيران/ يونيو
2012

الدولة والأمن والإصلاح

حالة الجزائر

مصطفى محمد*

يتطلب إصلاح قطاع الأمن، في الجزائر، إصلاحاً في بنية الدولة نفسها. ولا بد تحدي واقع النظام القائم على هيمنة الاستخبارات العسكرية على المجتمع بأكمله. ولكن المجتمع لا يملك السبل لفرض تغيير سلمي، ولا بد للتغيير، إذن، من أن يأتي من داخل النظام نفسه.

التي كانت واحدة من أهم أجهزة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. وإضافة إلى هذه المهمة السياسية والشرطية، كان الجهاز يؤمن الاتصالات بين القيادة والعناصر الميدانية، وهو بمثابة الأساس لجهاز الاستخبارات. وقد عرف عناصر الجهاز فيما بعد بالملجاش، ولا يزال أعضاؤه يحرصون على السرية ويحيطون بالتوقيع مؤسس هذا الجهاز عبد الحفيظ بوصوف. وتشير روايات المحاربين القدامى إلى أن أعضاء الـ MALG كانوا بمثابة نخبة مستقلة على اتصال مباشر بالقيادة. وكان المسؤول عن هذا الجهاز مرتبطاً بقيادة العمليات، وبها يرتبط مصيره، وكان ينبغي أن يتخلق بالكتمان. لقد نشأ بين "الملجاش" حس الانتماء إلى الجماعة، منذ فترة حرب التحرير، واستمر وتدعم عبر الزمن بفضل

تأسست أجهزة الاستخبارات الجزائرية والجيش في إطار حرب التحرير، ولهذه النشأة آثارها الممتدة. فالثورة الجزائرية – أو حرب الاستقلال – لا تزال تمد السلطة بشرعيتها، عوضاً عن التحول الناجز إلى الديمقراطية. لقد كانت حرب التحرير صراعاً غير متكافئ، حرصت فيه جبهة التحرير الجزائرية على كسب الدعم الشعبي. وإضافة إلى البعد العسكري، كان للصراع رهان سياسي، هو الهزيمة السياسية للمحتل رغم تفوقه العسكري، وكانت القيادة الثورية بحاجة إلى جهاز شرطي يتميز بالمركزية والتراتبية لضبط السكان والإقليم.

وقد تم إسناد هذه المهمة السياسية والشرطية إلى "الاتصالات العامة"، التي تحولت في 1958 إلى "وزارة التسليح والاتصالات العامة"، MALG¹.

http://www.algeria-watch.org/fr/article/eco/reseaux_algerie.htm

¹ انظر مقال الصحفية الراحلة بايا جاسمي حول الشيكات في الجزائر بمجلة الاكسبريس و المنشور على موقع

وإجماعياً، لقي تأييداً بين الجزائريين المنهكين بعد سبع سنوات من الحرب.

وعلى هذا نجد شخصاً مثل فرحات عباس، أول رئيس للحكومة المؤقتة بعد الاستقلال، يستقيل من رئاسة الجمعية التأسيسية احتجاجاً على إهدار مبدأ التمثيل الوطني، حيث كان يجري إعداد دستور آخر خارج الجمعية التأسيسية يرتب للحزب الواحد ولنظام سياسي مغلق. وعبثاً حاولت قيادات أخرى مثل محمد بوضياف وحسين آيت أحمد التصدي لمثل هذا الاتجاه. فقد نجحت القوة الأكثر تنظيماً في فرض نفسها، بما في ذلك في مواجهة القيادات التاريخية للثورة. وهكذا وضعت أسس ما يسميه الجزائريون بـ "النظام" تلافياً للخوض في التفاصيل.

"النظام"

كان النظام الذي جري تكريسه غداة الاستقلال منذ مبدأه في غير صالح السياسيين الذين أثر بعضهم المنفى على حين انسحب البعض الآخر من الحياة العامة عنوة أو طواعية. ورغم ما شهده هذا النظام من تطورات ومحاولات للتكيف، فقد ظل واحداً في جوهره، حيث يتولى فيه السلطة رسمياً رئيس الدولة والحكومة وفقاً للدستور. ولكن خلافاً لبعض الظن السائد، علينا أن نؤكد أن هذه المؤسسات الرسمية تمارس قدراً من السلطة الفعلية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بدوران عجلة الدولة والاقتصاد. وهي غالباً ما تتشكل من تكنوقراط يمدون الحكم بالخبرات والكفاءة الإدارية، بل وبالخطاب الإيديولوجي أحياناً. وعليه فإن هذه السلطة الرسمية تشارك فعلياً في جزء من السلطة لكن ذلك لا يجري إلا بناء على "تفويض بأحكام قواعد اللعبة". فهذه السلطة الرسمية يمكنها أن تتقدم باقتراحات لإدارة الدولة والاقتصاد في إطار الاستشارات الداخلية للنظام ولكنها لا تحسم الخيارات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن الرئيس مشارك دائماً، وعلى نحو ما، بصناعة القرارات، فإنه لا ينسى بالضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار المؤسسة العسكرية وأجهزة الاستخبارات، التي اكتسبت استقلالية في داخل النظام بلغت حد التحكم في المؤسسة الأم. وباختصار، فإن مؤسسة الرئاسة ليست دمية متحركة، بل إنها تملك بعض الصلاحيات؛ ولكنها لا تملك الدور المهيمن في

البعثات التدريبية في يوغوسلافيا تحت إشراف الدكي جي بي، ومنها دفعة "البساط الأحمر" الشهيرة. لقد كانت أجهزة الاستخبارات إذن خلال فترة الثورة، ومن قبل تأسيس الدولة الجزائرية، وثيقة الصلة بالسلطة الثورية، تحميها بقدر ما تراقبها، الأمر الذي رتب لتداعيات سياسية مستقبلية. فمنذ حرب التحرير الجزائرية وإلى يومنا هذا، ثمة سؤال مطروح حول أولوية السياسي على العسكري، وهو أحد المبادئ التي أكدها ميثاق الصومام في 1956. في تلك الفترة كان العسكريون يؤكدون أنهم ليسوا بالعسكر تماماً، وإنما هم سياسيون دعتمهم ضرورات الثورة إلى ارتداء الزي العسكري، الأمر الذي كان صحيحاً إلى حد كبير. على أن الثورة كانت قد شيدت مؤسسات يفترض فيها أن تحسم مثل هذه الأسئلة. ويرى العديد من المتقنين الجزائريين أن اغتيال عبان رمضان مؤسس مؤتمر الصومام، بناء على أوامر ثلاثة في القيادة العسكرية، كرس على نحو رمزي عنيف أولوية السلاح، ومن ثم أولوية العسكري على السياسي، وقد تركزت أولوية "السياسيين أصحاب الزي العسكري"، مع تشكل جيش نظامي فعلي داخل البلاد عشية الاستقلال، وهو الجيش الذي سوف يحسم معركة السلطة من قبل إعلان الاستقلال في 1962، والذي سيحسم كذلك كيفية بناء الدولة الوطنية الجديدة.

فجدل ما قبل 1964 والشهور الأولى للاستقلال لم يقتصر فقط على من يتولى السلطة، لكنه دار حول المبادئ المؤسسة للدولة الجزائرية. فبعض الشخصيات مثل أحمد بن بله أرادت استنساخ النموذج المصري بتأثير من الناصرية، لكن قيادات تاريخية أخرى سابقة على زمانها، كانت تدافع عن مشروع الدولة الديمقراطية القائمة على التنوع والتعددية الحزبية، و يتبقي من ذلك اليوم الكثير من الحسرة. على أن أصحاب هذا الخيار لم تكن لديهم موضوعياً أية فرصة لتسييد وجهة نظرهم، في ظل توازن القوي القائم آنذاك. أضف إلى ذلك أن رسالتهم قد تعرضت للتشويش بفعل الصراع الدامي على السلطة بين قيادة جبهة التحرير والقادة الميدانيين بالداخل، ثم الخلاف الحدودي مع المغرب - الذي صار "حرب الصحراء" - التي سيّدت تياراً شعبوياً

كانت الفترة التالية التي رأس خلالها بومدين البلاد حتى وفاته في 1978 فترة استثنائية زالت فيها ازدواجية السلطة الفعلية والرسمية، حيث مارس قائد الجيش السلطة مباشرة واختار معاونيه، كما أن مجلس الثورة الذي تأسس عادة الانقلاب أصبح دوره رمزياً. أما القادة التاريخيون للثورة فقد تم إغراؤهم للاهتمام بمجال الأعمال بدلا من السياسة، أو أجبروا على النفي. وقد دعم إطار أيديولوجي فكرة "خصوصية" الاشتراكية في الجزائر، لبناء نظام كلياني جبار على الطراز السوفييتي. ومن المسلم به أنه في خلال هذه الفترة لم تكن الاستخبارات و الشرطة العسكرية التي قادها العقيد قاصدي مباح سوى عيون وأذان ومستشارو سلطة سياسية واضحة المعالم وذات صلاحيات غير متنازع عليها، دون أن يكون لها استقلالية سياسية. وفي هذا يقول بومدين، كما تنقل عنه الصحفية بايا جاسمي، في ملفها المنشور في مجلة الاكسبريس، إن "الجيش هو العمود الفقري للنظام والشرطة العسكرية هي نخاعه الشوكي"². فالفترة التي حكم فيها بومدين حتى وفاته في 1978 هي فترة استثنائية ذابت فيها ازدواجية السلطة الفعلية والرسمية، وقد مارس السلطة مباشرة حتى دون أي صعوبة أو تحد من قبل القوى الواقعة تحت سلطانه. إن كاريزما بومدين وحالة المجتمع المتأثر بويلات حرب التحرير، وحيوية المد الوطني وفعالية التأطير السياسي الشرطي، كل ذلك أسهم في الإيحاء بحالة استقرار، تبين لاحقاً أنها كانت زائفة.

المحاولات الأولى للإصلاح

مع وفاة بومدين دار صراع على السلطة بين صفوف المدنيين قاده عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية ومحمد صلاح يحيياوي منسق جبهة التحرير الجزائرية. بيد أن القوات المسلحة لعبت دور الحكم وقامت بتعيين المقدم بينها، الجنرال الشاذلي بن جديد، رئيسا للبلاد. ولكن الرئيس الجديد الذي تسلم الحكم بنوايا للتحرير الاقتصادي، كانت لديه رؤى نقدية للقوى الأمنية، فقرر إعادة هيكلتها للحد من سلطاتها، وهكذا تم تأسيس عدد من الأجهزة، وكانت هذه أول

النظام، على الرغم من تمتعها وفق الدستور بصلاحيات واسعة شبه ملكية. بعد 48 سنة من الاستقلال يقول سيد أحمد غزالي وهو أول رئيس لشركة سوناطراك، ثم وزير الخارجية ورئيس الوزراء في فترة 1991 - 1993 البالغة الحرج، "كنا حركيي النظام". والمعروف أن الحركيين هم من العناصر الجزائرية في الجيش الفرنسي، والذين كثيراً ما تم استخدامهم في المهام الفذرة خلال حرب الاستقلال، وقد انخرطوا في حرب كانت أكبر منهم وجرى استخدامهم ضد جبهة التحرير الجزائرية، قبل أن تتخلي عنهم فرنسا أو تودعهم في معسكرات خاصة كمواطنين من الدرجة الثانية. إن المقاربة المريرة للغزالي بالغة الدلالة. فالرجل لم يسبق له أن عبر عن أي عداة تجاه العسكريين أو الأجهزة، ووافقهم في قرار تعليق الانتخابات في يناير 1991، بما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة. ما يستشعره غزالي هو أن النظام قد استخدمه ثم تخلي عنه، ولعله ظن أنه وجيله قادرون على إخراج البلاد من مسألة ازدواجية السلطة الرسمية وغير الرسمية. وسؤالنا هو ما إذا كان مثل هذا التطور ممكن.

بومدين الحكم الذي لا يمكن إنكاره

ترأس البلاد في يوليو 1962 رجل له شعبية هو أحمد بن بله، الذي أصبح أول رئيس للبلاد مع الاستقلال مع إطار تحالف مع القوات المسلحة ورئيس أركانها العقيد هواري بومدين. ولكن هذا التحالف لم يدم أكثر من ثلاث سنوات، حيث أطاح الجيش بحكم بن بله في 19 يونيو 1965 وتولى الحكم بومدين نفسه، الذي استحوذ على كامل السلطة من خلف لافتة رسمية هي "مجلس الثورة". وينتقد العسكريون ما يعتبرونه طريقة حكم بن بله غريبة الأطوار، ويعتبرون أنها كانت العائق أمام التحول من الثورة إلى النضج السياسي. أضف إلى ذلك أن الرجل كان يحمل تصوراً رقيقاً عن "شريعته التاريخية"، باعتباره أول رئيس للجزائر المستقلة، ما جعله أقل ميلاً لأن يكون مجرد حليف للعسكريين، ويرى كثير من المؤرخين وعلماء السياسة أن تاريخ 19 يونيو 1965 هو الانقلاب الثاني للجيش ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

² المصدر السابق

الأعلى للدولة من قدامى رجال حرب التحرير الوطنية. وفي 1994 عين الجيش الضابط المتقاعد اليمين زروال رئيساً للدولة قبل انتخابه رسمياً في 1995، ولكنه استقال على أثر هجوم حاد قاده مستشاره للأمن الجنرال محمد بنتشين، على أن زروال قد وافق على تأجيل استقالته لعدة شهور حتى يتمكن الجيش والأجهزة من إعداد مرشحهما: عبد العزيز بوتفليقة. وما حدث بعد ذلك صار تاريخاً معروفاً، فقد انسحب المرشحون الستة من سباق الرئاسة بسبب التزوير الفاضح للانتخابات، وبقي بوتفليقة مرشحاً وحيداً. وفي عام 2004 وخلافاً لرأى قائد الأركان محمد العماري، أعادت الأجهزة تنظيم انتخابات ناجحة لبوتفليقة، بعد أن نجحت في إقناع أقسام من الإعلام والمجتمع المدني بأن الفائز المرجح هو علي بن فليس منافس بوتفليقة.

أوضحت انتخابات 2004 أن الأجهزة الجزائرية تتمتع بقدرة فائقة على الإقناع، وسياسياً تمثل 2004 تكريساً لاستقلالية الأجهزة وتفوقها على مؤسسة الجيش، وذات الأجهزة هي التي أفسحت المجال لانتشار مقولة أن بوتفليقة قد أقدم على تحجيم الجيش والجنرالات، ويذكر أن بوتفليقة كان يقول علانية أنه لا يقبل أن يكون ثلاثة أرباع الرئيس.

فهذه المؤسسات القائمة على السرية لا يضيرها أن تتوارى عن مقدمة المشهد إلا فيما يتعلق بمقاومة الإرهاب. ومع ذلك فإن العام 2010 قد شهد عدة تحقيقات في ملفات الفساد، شملت هيئة سوناطراك وبعض المشروعات العامة مثل إنشاء الطريق شرق/غرب. مثل هذه التحقيقات جرت على يد قسم الاستخبارات والأمن، وكان هناك حرص على إظهار هذا النشاط أمام الرأي العام. وقد أسفرت التحقيقات في مرحلة أولى عن استبعاد إدارة سوناطراك بناء على أمر قضائي، وفي مرحلة ثانية تمت إقالة شكيب خليل وزير الطاقة، الذي شغل منصبه منذ انتخاب بوتفليقة في 1999. وفي هذا الصدد تحدثت الصحافة عن حق حول إضعاف المعسكر الرئاسي.

محاولة لإصلاح الأجهزة بغرض الحد من نفوذها السياسي. أما احتجاجات أكتوبر 1988 التي هزت النظام، فكانت أول ظهور للمجتمع الجزائري على حلبة الصراع، عبر شبابه الذي ضاق به الأفق، وقد نفذ تأثيرها إلى قلب النظام. فأقدم الرئيس بن جديد على إقالة اللواء مجذوب لكحل عايط رئيس الوكالة العسكرية للوقاية والأمن DGPS وتعيين الجنرال بنتشين، الذي أقبل بدوره ليحل محله الجنرال محمد مدين، وواكب ذلك في سبتمبر 1990 تحول الـ DGPS إلى إدارة الاستخبارات والأمن (DRS) التي أعادت توحيد الأجهزة. وبين 1990 و1991 تولي رئيس الوزراء مولود حمروش تشكيل فريق من الإصلاحيين وشرع في أهم محاولة لإصلاح الدولة الجزائرية في سياق اجتماعي تميز بصعود الإسلاميين. طال الإصلاح كافة القطاعات بما في ذلك الأجهزة الواقعة في المؤسسات الاقتصادية والإدارات وتم إلغاء مكاتب الأمن والوقاية (BSP) وقد ترتب على محاولة الإصلاح التي ساندتها الرئيس بن جديد عداء مستحکم بين العسكريين ومولود حمروش. استعادت الأجهزة ثقلها بعد أحداث العنف التي تلت وقفاً الانتخابات في يناير 1992. أسفر الدور الانتخابي الأول في 26 ديسمبر عن تفوق ساحق لجهة الإنقاذ، ولم يكن من شأن الدور الثاني تعديل هذا الاتجاه. هنا استقال الرئيس بن جديد معرباً - حسب أقواله - عن رفضه وقف الانتخابات. ثم جرى بعد ذلك تنفيذ حيلة مؤسسية، حيث تم الالتفاف حول الترتيب الدستوري الذي يقضي بنقل السلطة مؤقتاً لرئيس البرلمان لمدة 45 يوماً، وعليه فقد حدث فراغ في السلطة وتولي المجلس الأعلى للأمن HCS ضمان الاستمرارية المؤسسية. كان من الممكن أن يتولي الجيش مباشرة مقاليد الأمور كما سبق وحدث في ظل بومدين، لكنه حرص على تواجد المدنيين. نجح الجيش في إقناع أحد القادة القدامى وهو محمد بوضياف برئاسة المجلس الأعلى للدولة HCE وكان بوضياف قد اعتزل الحياة السياسية وانتقل للعيش في المغرب، وسرعان ما تم اغتيال بوضياف بعد ذلك بشهور على يد أحد الرجال المكلفين بحمايته، في حدث منفرد وفق الرواية الرسمية. ومع غياب بوضياف احتل الجيش مقعدة المشهد حتى وإن كان على كافي رئيس المجلس

أجهزة ومؤسسات افتراضية

تميز الوضع في 2010 بهيمنة الأجهزة وإضعاف واضح للاحتجاج الإسلامي، وهيمنة تامة على المجال السياسي، مع انحياز أدوات الإعلام إلى النظام أو التزامها بالحدس. ويلاحظ أنه في هذا السياق تحديداً وعلى نحو غير متوقع، أقدم ثلاثة من المقربين من النظام على التعاطي علانية مع مسألة دور الأجهزة الاستخباراتية، وكأنما كانوا يستشعرون تغييراً وشيكاً على رأس السلطة، وهم سعيد سعدي ورضا مالك وسيد أحمد غزالي. ومن المفارقة أن ثلاثتهم كانوا من مؤيدي تدخل الجيش لمنع وصول جبهة الإنقاذ إلى السلطة، ولا يمكن اعتبارهم من المعادين للأجهزة. ومع ذلك فقد أقدموا على انتقاد دورها المهيمن والحاسم. فتحدث سعيد سعدي زعيم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو حزب علماني يغلب عليه الطابع القبلي عن مؤشرات بداية ما بعد بوتفليقة³ وتتبعي الإشارة هنا أن بوتفليقة كان أقدم بمباركة الجيش على تعديل دستوري لإلغاء المادة الدستورية التي تحدد الرئاسة بفترتين، وهو يقضي الآن فترته الرئاسية الثالثة. وإذا كان تقييد الفترات الرئاسية قد زال، فإن الحالة الصحية لبوتفليقة تدفع إلى الاعتقاد أنه لن يترشح مجدداً وأن المنافسة على خلافته مفتوحة. فقد تحدث سعيد عن "حرب الخنادق على قمة الدولة"، معتبراً أن الجيش قد أعاد إحكام قبضته، وأن ثمة إعادة عسكرية لمؤسسات الدولة. ومن جانب آخر، فإن رئيس الوزراء السابق رضا مالك الذي لا يسمح تقدمه في العمر ولا وضعه الصحي أن يشكل خطراً في انتخابات الرئاسة السابقة، والذي ينتمي إلى ذات المعسكر العلماني، يخلص في بداية أكتوبر 2010 إلى أن بوتفليقة قد فشل في نقل السلطة من سلطة عسكرية إلى الحكم المدني طوال فترة حكمه. وقد نشر رضا مالك مقالاته الصحفية في كتاب جاء فيه أن انتخاب بوتفليقة في 1999 بناء على توجيهات

الجيش وبوصفه "أقل المرشحين سوءاً" قد أسهم في التغطية على تدخلات المؤسسة العسكرية في إدارة الشؤون الحكومية. على أن شروط ممارسة السلطة، لا تسمح في رأى رضا مالك، للعسكريين بالتخلي عن مسؤوليات تتجاوز بشكل واضح المجال الأمني. وعليه فإن رضا مالك يلقي ضمناً بمسؤولية فشل الإصلاح على بوتفليقة بأكثر مما يعزوها إلى الجيش. ويوضح رئيس الوزراء الأسبق مدى تبسيط الكتابات التي شاعت في الصحافة الأجنبية حول "تحجيم الجنرالات". ويوضح رضا مالك أن لحظة هذا التحول لم تكن بعد. حيث يشير إلى أن "انسحاب الجيش من القرار السياسي، يقود إلى فراغ في السلطة، لا يمكن أن يملؤه المجتمع المدني الهش والأحزاب المنقسمة حول القضايا الجوهرية"، محذراً من مخاطر الفوضى. ويوضح أن "هنالك معضلة. فمن ناحية لا يشكل حضور الجيش في القلب من السلطة فرصة للانتقال إلى حكم ديمقراطي، ومن ناحية أخرى، فإن انسحابه ليس من شأنه أن يفضي أوتوماتيكياً إلى البديل الديمقراطي". وعليه يقترح رضا مالك مرحلة انتقالية، يتم خلالها على التوازي "تنظيم القوى الديمقراطية بحيث تتحول إلى قوة اجتماعية وسياسية يعتد بها، على حين يشرع الجيش تدريجياً في انسحاب مخطط". الأمر المؤكد وفق رضا مالك هو أن الزمن يتسارع. "في خلال بضع سنوات سوف يبلغ عدد السكان 40 مليون نسمة ولا يعقل أن يحكموا بأساليب عتيقة"⁴

بهذا نستكمل عناصر قضيتنا التي طرحت على نحو ملح منذ اضطرابات تشرين الأول/أكتوبر 1988 على الأقل، وهي الاضطرابات التي كشفت عن مدى التفارق بين النظام السياسي والبلد الحقيقي. ولقد بينت الاضطرابات بجلاء الحاجة المهمة للإصلاح الديمقراطي لكي يتمكن المجتمع الجزائري من أن يمثل نفسه بنفسه ومن خلال وسائل ديمقراطية. إن التمثيل الحقيقي يمكن أن يتحقق فقط بإعادة النظر في النظام الحالي القائم على السيطرة الكاملة لأجهزة

⁴ انظر تحليل رضا مالك بعنوان " Boutefflika, l'armée et la " transition" في جريدة الوطن، 2010/11/3، وموجودة أونلاين على الموقع: http://elwatan.com/actualite/boutefflika-l-armee-et-la-transition-03-10-2010-92908_109.php

³ http://www.elwatan.com/actualite/des-signes-confirment-que-l-apres-boutefflika-a-commence-16-10-2010-94832_109.php

مع ذلك فإن حقيقة أن عددا من المقربين من النظام يبدي نوعا من القلق تؤكد ضعف تنظيم مؤسسات المجتمع المدني وفقدانها للأدوات السياسية والمؤسساتية لكي تحقق تغييرا سلميا. مثل هذه التغييرات لا يمكن أن تأتي إلا من الداخل. وتكمن معضلة الإصلاح من الداخل في أن المتحكمين في النظام - أي الجيش والأجهزة - عليهم أن يتبنوا سياسة للتغيير تفضي إلى إعادة النظر في وضعهم المسيطر. إن قبول الجيش والأجهزة بالعمل وفق القاعدة الدستورية، أي تحت أمرة السلطة السياسية هو بمثابة ثورة حقيقية. ولربما داعب خيال الأجهزة فكرة التطور التدريجي متغلبة بذلك على غريزة البقاء لديها، لولا كون هذه الأجهزة إلى اليوم أسيرة عجزها عن توقع الانتصار الانتخابي لجبهة الإنقاذ في 1991. ومن هنا، فإن أي حركة صغيرة نحو التغيير ستقابل بالتشكك، ويضاف إلى ذلك عدم استعداد هذه الأجهزة إزاء تحول قسم من قوي جبهة الإنقاذ إلى التمرد المسلح ثم الإرهاب. لقد انصب عمل الجيش والأجهزة على تصحيح هذه الأخطاء وكان سبيلهم هو إخضاع الأجهزة السياسية وإفراغ الحياة العامة من أي محتوى.

إن الأجهزة الأمنية هي الأقدر موضوعياً على تقدير التغيير العميق الجاري في المجتمع الجزائري، وعلى إدراك أن الوسائل الأمنية لن تسمح لفترة طويلة باحتواء التغيير العميق في المجتمع، وأنه يتعين التحول مجدداً إلى الإصلاحات التي تضمن التمثيل الحقيقي للمجتمع، وتضع حداً للازدواجية السيئة بين السلطة الفعلية والرسمية، بيد أن ذلك لا يتوافق مع الواقع. ذلك أن الأجهزة قمعت كل حركة محتملة مهما صغرت باتجاه التحرر منذ عام 1988. ويمكن أن نعزو هذا الطابع المحافظ إلى الحصاد السلبي للانفتاح الديمقراطي الذي تلا هذا التاريخ، وإلى التوجس المتزايد إزاء تصويت الجزائريين على نحو مخالف للتوقعات. وعليه فإن الجزائر تظل أسيرة تردد من يمتلكون السلطة. وكلما طالت فترة التردد، كلما قربت اللحظة لتغييرات جديدة حادة الطابع.

الاستخبارات العسكرية على المجتمع والسياسة. وفي هذا السياق، يقول رئيس الوزراء السابق سيد أحمد غزالي في لقاء مطول مع صحيفة يومية وهران -لوكوتيديان دورون- : "حسنا إنها الأجهزة هذا أمر واضح، ليست الأجهزة فحسب، وإنما كل امتداداتها. أصغ إلي: أن تسعى الأجهزة إلى المزيد من القوة وأن تسيء استعمال هذه القوة ليس حكرا على الجزائر، و لدينا أمثلة على ذلك في أعتى الديمقراطيات مثل CIA و الـ NSA و الـ FBI في الولايات المتحدة. إن كل جهاز من هذه الأجهزة يسعى من جانبه إلى التأثير في القرار السياسي ما وسعه ذلك. نحن نشترك في هذا مع بلدان أخرى، لكن الفارق أن في هذه البلدان مؤسسات لها سلطات. أما عندنا فلا شيء سوى الأجهزة تقابلها مؤسسات افتراضية. هل تعتقد أن الجمعية الوطنية لها سلطات تشريعية؟ هل تعتقد هذا؟"⁵

الإصلاح المستحيل؟

إن قضية إصلاح قطاع الأمن في الجزائر هي ببساطة قضية إصلاح الدولة. والسؤال الحقيقي هو ما إذا كان الإصلاح المنظم في الداخل ممكنا بعد إخفاق المحاولات السابقة ومنها تلك التي قادها رئيس الوزراء السابق مولود حمروش. ولنستبعد بداية المسائل التقنية والمادية البحتة. فالجيش وأجهزة الشرطة يجري تحديثها وتزويدها بالمعدات، بفضل تحسن الأوضاع المالية نظراً لارتفاع أسعار النفط. وقد توقفت الانتقادات الخارجية للنظام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما رفع شبه الحظر على تصدير السلاح الذي كان سائداً في التسعينيات، وتوقفت المطالبات بالإصلاح الأمريكية والأوروبية التي ميزت تلك الحقبة، وتحقق للنظام سلام داخلي وخارجي لم يشهده من سنوات، ولا يبدو أن ثمة ما يعكر من صفو النظام الساكن على السطح، إلا "بقايا الإرهاب"، ممثلاً في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعة السلفية للدعوة والقتال.

GSPC-AQMI

⁵ <http://www.lequotidien-oran.com/?news=5144312>